

متطلبات ضمان جودة التعليم العالي بمؤشر نظام ل.م.د

د/خريش عبد القادر

أ/بن قبي أهنة

تقديم تكوين نوعي يجاري الوصول إلى إدماج مهني أحسن وكذا ربط الجامعة بسوق العمل والانفتاح على المجتمع المدني وهذا تقليدا منها للدول الرائدة في المجال العلمي والتي تؤمن بالزامية العلاقة بين الجامعة والمجتمع وانعكاس ذلك على كل جوانب الحياة (سياسية، دينية، ثقافية، اقتصادية).

ومنه طرح التساؤلات التالية: ما هي الضمانات لجودة التعليم العالي بالجامعة الجزائرية؟ وهل حقق نظام ل.م.د الهدف من ذلك؟ وهذا ما سنجيب عنه من خلال هاته الورقة البحثية.

قبل الشروع في عرض الدراسة يتعين تحديد مفهوم جودة التعليم العالي الذي يشكل اليوم مفهوما مركزيا في أدبيات التربية وبالتالي فإن هذا المفهوم يغطي مختلف الديناميات التربوية والفعاليات العلمية في مجال التعليم العالي.

جودة التعليم العالي:

لها معنيان مرتبطان: واقعي وحسي المعنى الواقعي يعني التزام المؤسسة التعليمية بإنجاز معايير ومؤشرات حقيقية متعارف عليها مثل: معدات الترفيع ومعدلات الكفاءات الداخلية، أما المعنى الحسي فيرتكز على مشاعر وأحاسيس متلقي الخدمة كالطلاب والمجتمع المدني⁽¹⁾.

ويعرف فلبه والزي: الجودة في التعليم العالي بأنها تشير إلى الجهود المبذولة من قبل العاملين بمجال التعليم لرفع مستوى المنتج العملي مما يتناسب مع

⁽¹⁾ عادل العبادي: مدخل إلى إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي،

جامعة عدن، 2013، ص 31.

الملخص:

يعتبر التعليم العالي مسألة معقدة ويزداد طرحها بكثرة، وتبحث عن حلول مقبولة والتي تحدد مستقبل الدول.

يتطور هذا الميدان بشدة ويتغير في صالح التعليم خاصة نظام ل م د خصوصا نظام الدكتوراه الجديد الذي يتطلب استراتيجية واسعة.

Résumé:

L'enseignement supérieur est une question délicate qui s'impose de plus en plus, en cherchant des réponses favorables qui déterminent le futur des états.

Ce domaine qui évolue, change et progresse pour le mieux de l'enseignement surtout le système LMD, ainsi le doctorat qui demande une large stratégie.

يعتبر التعليم العالي أعلى مستويات التعليم في مختلف الدول نظرا إلى ما تتمتع به مؤسساته من دور في إعداد الكفاءات والكوادر المؤهلة، القادرة على تلبية احتياجات برامج التنمية، وقد شهدت المؤسسات الجامعية في الجزائر عدة تطورات وتراكمات مختلفة نتيجة للتطور الكمي للتعليم العالي.

والذي كان بدوره مصحوبا باختلالات ونقائص فرضت تطورا نوعيا وذلك عن طريق الإصلاحات التي ترجمت في عدد من البرامج وإعادة صياغة المناهج، آخرها مشروع إصلاح التعليم العالي الذي جاء بهدف

ترقية أربع كليات وكان سعي الحكومة الفرنسية إلى توطين لهاته الجامعة إنما من أجل نشر الثقافة الفرنسية في إفريقيا كلها والدليل على ذلك إنشاء عدة فروع لها فمثلا أسست معهد البحوث الصحراوي في 20 جويلية 1937م ومعهد الدراسات السياسية في 02 أوت 1949م⁽⁴⁾.

المرحلة الثانية: مرحلة الاستقلال: في هاته الفترة خرجت الجزائر من الاستعمار إلى الحرية والاستقلال والذي تميز بشغور مؤسسات الدولة والفراغ الذي تركته الإدارة الاستعمارية مما جعل الجزائر في حالة من التبعية حيث لم تكن الجامعة سوى عينة من الجو العام مما دفع بالحكومة الجزائرية إلى عقد شراكة مع فرنسا لتغطية الإشراف وتسيير الجامعة من خلال مجلس البحث العلمي المؤسس في 1963م، حيث فرض هذا الظروف بقاء اللغة والبرامج التعليمية الفرنسية هي القائمة⁽⁵⁾.

المرحلة الثالثة: مرحلة الإصلاحات 1970- 1979: في هاته الفترة تم إنشاء وزارة التعليم العالي والبحث وذلك لإحداث القطيعة مع النظام الفرنسي وقد عرفت هذه المحاولة حدوث أزمة هوية وخلق هوة كمية وكيفية في التعليم الجامعي فمن جهة لم تكن الجامعة متوافقة مع سياسة البلاد التي اتجهت نحو الصناعات الثقيلة كمحاولة لتأسيس اقتصاد قاعدي⁽⁶⁾.

المرحلة الرابعة 1980-1990: وهنا توجهت الجزائر إلى فرض خيار ديمقراطية التعليم لفتح الباب

⁽⁴⁾ Mohamed Gholam Allah « Saver université pour Saver la Société Elwatan, I.N, Alger, Dimanche 14 Mai 2006, p14

⁽⁵⁾ غربي علي: واقع التنمية في الجزائر-الأزمة الجزائرية-دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1996، ص 285.

⁽⁶⁾ دحو محمد: خطوات في الطريق، الجامعة الجديدة، جامعة التكوين المتواصل، 1996، ص 24.

متطلبات المجتمع، أو عملية تطبيق مجموعة من المعايير، والمواصفات التعليمية والتربوية اللازمة لرفع مستوى المنتج التعليمي من خلال العاملين في مجال التربية والتعليم⁽¹⁾

وتعرف أيضا:

على أنها فلسفة تنظيمية تتيح بيئة مناسبة لتحقيق الجودة المستهدفة لعمليات التعليم وتوفر متطلبات إقامة نظام نوعي لمخرجات ذات سمة تنافسية⁽²⁾.

التطور التاريخي للتعليم العالي بالجزائر:

لقد مرّ التعليم العالي بالجزائر بعدة مراحل وحقب زمنية حيث كانت هناك عدة عوامل ساهمت في التغيرات الاجتماعية الجذرية للمجتمع الجزائري من الحقبة الاستعمارية إلى غاية عهد البناء والتنمية وهي كالآتي:

المرحلة الأولى: الحقبة الاستعمارية: لم يكن إنشاء الجامعة الجزائرية خلال الفترة الاستعمارية إلا امتدادا لسياستها التربوية التي أنتجتها، حيث لم تكن تهدف إلى تعليم الشعب الجزائري، وإنما فقط معرفة شخصية الأفراد ومعرفة تقاليدهم وعاداتهم وقيمهم فالمستعمر الفرنسي منذ دخوله الأراضي الجزائرية سعى إلى احتلالها من خلال التعليم وذلك لزرع الأفكار والقيم الاستعمارية من خلال المدارس⁽³⁾.

وبالفعل بعد التشجيع المتواصل للحكومة الفرنسية للتعليم دعت إلى تأسيس جامعة في الجزائر وذلك بموجب قانون ماضي من طرف "جيرار جودار" رئيس الحكومة آنذاك وتأسست الجامعة على خلفية

⁽¹⁾ مريم ملك: الجودة الشاملة في التعليم، بيروت، 2011، ص 100.

⁽²⁾ حجار الطاهر: جامعة الجزائر 1909-2006، مطبعة جامعة الجزائر، 2006، ص 6.

⁽³⁾ حجار الطاهر: مرجع سابق، ص 17-23.

وما يشد الانتباه في كل هاته المراحل من تطور التعليم العالي في الجزائر هو التركيز على العلوم التقنية وإهمال العلوم الإنسانية والاجتماعية في التكوين الجامعي، فبحكم التوجه الوطني نحو القطاع الصناعي فإن الجامعة برمجت أن تكون مخرجها تقنية وعلمية⁽²⁾.

وقد كانت النظرة على أن العلوم الإنسانية لا تخرج سوى الأدباء والشعراء والفلاسفة، ولا توجد لهم علاقة مع الآلة التي تصنع الثروة، وبهذه النظرة تم تحويل الجامعة إلى مخابر وأجهزة ميكانيكية للتجارب، وأما الإنسانيات فقد أصبحت من الكماليات⁽³⁾، وبهذا تعيش الجزائر اليوم تخلفا مركبا ثقافيا وفنيا واجتماعيا، حيث جعلتها هذه النظرة تعيش استلابا حضاريا وتعرية ثقافية امتدت ظلماتها إلى مختلف المجالات.

أهداف الجامعة:

إذ كان البحث العلمي هو الرسالة الأولى للجامعة، فإنه من المؤكد أنها تجمع قسمين (الأستاذ والطالب) وفي الحقيقة أن كلاهما في طلب العلم سواء، ولكن الأستاذ أكبر خبرة وأكثر علما ومعرفة من الطالب، وبصفة عامة للجامعة أهداف أساسية سنتطرق إليها.

1-التدريس الجامعي:

ويتمثل هذا الهدف في إعداد الكوادر والطاقات البشرية المتخصصة والمؤهلة في كافة التخصصات

⁽²⁾ ولد خليفة محمد العربي: المهام الحضارية للمدرسة والجامعة الجزائرية، مساهمة في تحليل وتقييم نظام التربية والتكوين والبحث العلمي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989، ص 181.

⁽³⁾ زيتوني عايش محمود: أساليب التدريس الجامعي، دار الشروق للنشر- والتوزيع، ط 1، 1996، ص 256.

أمام كل الجزائريين للتعلم والتكوين وقيادة البلاد مما خلق نوعا من التراكم الكمي والنوعي في منظومة التكوين، حيث أصبحت المرافق والهياكل البيداغوجية والاجتماعية غير مستعدة لاستقبال ذلك الكم من الطلبة وقد أدت كل هذه المشاكل إلى بلورة وتهيئة الظروف لغلجان اجتماعي أدى إلى انفجار مع نهاية الثمانينات.

مما اضطر المسؤولين إلى الإسراع في إعداد الملف التمهيدي لاستقلالية الجامعة والمصادقة عليه في 01 سبتمبر 1989م الذي نص على ضرورة الرفع من المستوى الثقافي للجامعة، بالإضافة إلى التحكم في مشاكل التنظيم والتسيير الذي تتخبط فيه الجامعة، وذلك من تدعيم علاقات عالم العمل للبحث العلمي، كما أدت هذه الاضطرابات إلى تأسيس جامعة التكوين المتواصل أو ما يطلق عليه الجامعة الليلية التي تقوم بالتكوين والتربص والمساعدات العلمية للعمال الذين لا يجدون الوقت نهارا لتطوير مهاراتهم المهنية، وقد تدعمت هذه الجامعة بإذاعة خاصة بها في 19 ماي 1990⁽⁴⁾.

المرحلة الخامسة: 1990-2000: هاته الفترة

طرحت إشكالية نقص الهياكل، ولم تكن في الجزائر إلا 13 جامعة و 10 مراكز جامعية، 12 معهدا و 9 مدارس، وقد شهدت هذه المرحلة في سنة 1998م تدويل المرسوم التنفيذي رقم 83-544 المؤرخ في سنة 1983م المتضمن القانون الأساسي والنموذجي للجامعة، حيث تم إلغاء نظام المعاهد والعودة إلى نظام الكليات كمحاولة لإعادة الاعتبار للدور الحضاري للأستاذ في التعليم وليس في الإدارة.

⁽⁴⁾ الإبراهيمي أحمد طالب: التعليم والثقافة، مجلة التربية، 04 سبتمبر 1971، ص 10.

4- مقومات التعليم العالي:

تستطيع الجامعة القيام بوظائفها وتحقيق أهدافها إذا توفرت لديها جملة من المدخلات فإن كان الطالب أهم تلك المدخلات، فإن الأساتذة أهم مقوماتها، فالجامعة تحتاج لتوعية متميزة من أعضاء هيئة التدريس ذلك لأن الجامعة بأساتذتها لا بمبانيها، والجامعة بفكر هؤلاء الأساتذة وعملهم مع طلابها وخبرتهم وبحوثهم وتطبيق مختلف طرائق التدريس عن طريق المقررات والمناهج الدراسية وفي ما يلي نذكر أهم المقومات لتحقيق الجامعة والتعليم العالي أهدافها وهي:

4-1- هيئة التدريس: يعد العماد الرئيسي الذي

تقوم عليه العملية التعليمية بالجامعة ويتوقف على تكوينه وجهده ونشاطه نجاح العملية التعليمية في تحقيق أهداف الجامعة، فهو الذي يوصل المعرفة إلى طلابه ويقوم بتصميم المناهج التي تناسبهم وتساعد في بنائهم العلمي، بحيث يقع على عاتقه عبء الإشراف على الرسائل العلمية والبحوث، فيقوم بتوجيه الطلاب وإرشادهم ويعتبر الأستاذ الجامعي مصدرا رئيسيا للمعرفة لطلابيه بحيث يلزمه ذلك أن يكون متمتعا في مادة تخصصه ومتجددا وملاحقا لكل جديد في مجال العلم والمعرفة سواء بالأمور المتعلقة بمادة تخصصه الأكاديمي أم بعض الثقافات العامة التي تضيف على شخصيته سمات تميزه عن باقي المهن الأخرى⁽²⁾.

إضافة إلى التزامها الأخلاقي بآداب المهنة العامة، تحترم هيئة التدريس أفكار وجهود وآراء الطالب في مجال مادته التخصصية وأي مناقشة حرة

وفي شتى المجالات التربوية والإسلامية والثقافية والأدبية والعلمية والمهنية... والتي يحتاجها المجتمع للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

2- البحث العلمي:

ويتمثل هذا الهدف في إجراء البحوث الأساسية النظرية والإجرائية والتطبيقية ودعمها وتوظيفها وبخاصة تلك البحوث المتعلقة بقضايا المجتمع وحل مشكلاته، ويمكن تحقيق ذلك من خلال أعضاء هيئة التدريس وطلبة الدراسات العليا ومراكز البحوث⁽¹⁾.

3- خدمة المجتمع وتنميته:

ويتحقق ذلك من خلال تزويد المجتمع بالتخصصات والمهن المطلوبة في المجتمع وكذلك المشاركة في وضع الخطط والسياسة الوطنية للتنمية وتأمين حاجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من الكوادر والقوى البشرية المؤهلة وتنفيذ المشروعات والاستثمارات وتطوير المجتمع المحلي والوطني وإعداد القيادات المؤهلة لتبوء مراكز القيادة والريادة في المجتمع وفي مختلف التخصصات والمهن بمجالاتها المختلفة.

ولتأكيد أهداف الجامعة ووظائفها فإن الجامعة مؤسسة تربوية تعليمية بحثية وتنموية وقيادية في المجتمع والنموذج في العمل ورائدة في التغيير الإيجابي في المجتمع، وهي إحدى مؤسسات المجتمع الهامة التي يفترض أن المجتمع هو الذي يقيمها ويشيدها وبالتالي ينبغي أن تلبي حاجات المجتمع التنموية وتحقق أهدافه وتحل قضاياها ومشكلاته.

⁽²⁾ حسن شحاتة: التعليم الجامعي والتقويم الجامعي بين النظرية والتطبيق، مكتبة دار العربية للكتاب، ط1، 2001، ص 123.

⁽¹⁾ وفاء محمد البرعي: دور الجامعة في مواجهة التطرف الفكري، دار الجامعة للنشر، ط1، الإسكندرية، 2002، ص 168.

دراسية تقليدية رتيبة، تحتل فيها الدراسات النظرية والإنسانية مركز الصدارة مع ضعف الارتباط بين المناهج الدراسية في الجامعات، ومتطلبات التنمية، بالإضافة إلى ضعف العناية والاهتمام بالدراسات التطبيقية، مع عدم خضوع المناهج لتقويم مستمر، كما أن هناك بعض الأمور التي تتعلق بالمناهج والمقررات الدراسية أهمها:

◆ مازال الأستاذ الجامعي هو الذي يقوم في أغلب الأحيان بوضع البرامج الدراسية وبنائها وتطويرها مما يجعل تلك العملية مسؤولية تتعلق بقراراته البحثية والعلمية ومهاراته في التجديد والاستحداث والاطلاع على ما هو جديد وأي قصور ينسب إلى المناهج هنا هو قصور في إعداد وتدريب الأستاذ الجامعي.

◆ فقدان التوازن بين المناهج الدراسية في المجال النظري والتطبيقي، ويتضح ذلك من كم الدراسات النظرية المعرفية والإنسانية مقارنة بالدراسات التطبيقية.

◆ الاعتماد المتزايد على الترجمة من المراجع الأجنبية، مما يولد في نفوس الطلاب مواقف سلبية تتسم بالتبعية والشعور بالعجز والاعترا ب والتبعية الفكرية.

◆ مازالت المناهج مستوردة من الدول الغربية، تصبح بذلك غريبة عن المجتمع بعيدة عن حاجاته وخصائصه وقاصرة عن تلبية متطلباته واحتياجات الطلاب وخصائصهم العقلية والاجتماعية والفكرية.

4-3- طرائق التدريس: إن طرق التدريس المستخدمة حاليا في جامعتنا تعتمد على المحاضرة والتلقين والتي تعتبر قاصرة ومتخلفة عن البحث والتطبيق والموضوعية العلمية في التعلم والتعليم،

تتم بينهما سواء داخل الأسر الطلابية إذا كان يتأسس إحداها أم من خلال الندوات واللقاءات الثقافية، مما يتطلب منها إدراكها التام بمتطلباته الفكرية واحتياجاته العقلية والنفسية والأخلاقية، وقد يحتاج الأستاذ الجامعي إلى الحرية بنوعها.

-الحرية الأكاديمية: ويقصد هنا بالحرية الأكاديمية غياب القيود والضغوط التي يمكن أن تفرضها السلطة السياسية أو الدينية أو الإدارية أو غيرها من السلطات والقوى خارج الجماعة أو داخلها، والتي من شأنها أن تثبت الخوف أو القلق في عقول ونفوس العاملين في الجامعة من أساتذة وباحثين وطلاب، بحيث تمنعهم من الدراسة أو البحث بحرية في أي موضوع يثير اهتمامهم أو مناقشته أو تدريسه أو نشر أي نتائج يتوصلون إليها.

-الحرية المدنية: ويقصد بها تلك الحرية المستمدة من المبادئ الأساسية والاجتماعية وتعني الحريات والحقوق التي يتمتع بها الأستاذ الجامعي كأبي إنسان في المجتمع حيث يتمتع بالحريات المدنية العامة، كمواطن عليه واجبات فورية ودستورية يؤديها وله حقوق يحصل عليها⁽¹⁾.

وإذا كانت الحرية الأكاديمية مستمدة من المبادئ العلمية بالأكاديمية الجامعية والحرية المدنية مستمدة من الدستور، فإن هذا يعني أن الأستاذ يتمتع بالأولى كميزة والثانية كحق.

4-2- المناهج والمقررات الدراسية: تعتبر المناهج والمقررات الدراسية من أهم المقومات لتحقيق أهداف الجامعة وحتى الآن ونحن على أعتاب الألفية الثالثة مازالت المناهج تحتوي على مقررات

⁽¹⁾ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ملف لإصلاح التعليم العالي، الجزائر، جانفي 2004.

5- أهداف نظام التعليم الجديد:

على ضوء توصيات اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية والتوجيهات المتضمنة في مخطط تطبيق إصلاح النظام التربوي الذي صودق عليه في مجلس الوزراء يوم 20 أبريل 2002، سطرت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي كهدف استراتيجي لمرحلة 2003-2004 إعداد ووضع أرضية لإصلاح شامل وعميق للتعليم العالي، وتمثل المرحلة الأولى في وضع هيكل جديد للتعليم مصحوب بتحسين وتحسين مستوى البرامج البيداغوجية، وكذا إعادة تنظيم التسيير البيداغوجي.

يؤكد هذا الإصلاح على الطابع العمومي للتعليم العالي، كما يؤكد على المبادئ الأساسية التي تركز عليها رؤية المهام الموكلة إلى الجامعة الجزائرية والتي تتلخص فيما يلي:

◆ توفير تكوين نوعي للجميع مدى الحياة لنيل إدماج مهني أحسن، والتكفل بتلبية الاحتياجات المشروعة للمجتمع فيما يخص التعليم العالي.

◆ المشاركة في التنمية المستدامة للبلاد بالفتح على العالم الاجتماعي والاقتصادي.

◆ ترسيخ قواعد الاستقلالية الذاتية الحقيقية للمؤسسات وفقا لمبادئ التسيير الرشيد.

◆ السماح للجامعة الجزائرية باسترجاع مكانتها كقطب للإشعاع الثقافي والعلمي على المستويين الإقليمي والعالمي، ولتجسيد هذا المبدأ، فإن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي قد بنت نموذجا جديدا للتعليم العالي المعروف باسم ل.م.د (ليسانس، ماستر، دكتوراه) وقبل الخوض في تفاصيل هذا النظام نعرض على مفهومه وماذا نعني بل.م.د.

الأمر الذي يتطلب تطويرا جوهريا في طرائق التدريس لتتنوع بين الإلقاء والمناقشة والحوار وإثارة القضايا المتنوعة، سواء كانت وطيدة الصلة بمادة التخصص أم القضايا العامة في المجتمع، مع إحداث توظيف المعلومات وتنوع التكاليف والمطلوب أدائها من الطلاب بين إعداد التقارير، جمع المادة العلمية، عمل الأبحاث، المشاركة في التدريس مع تنوع الوسائل التعليمية المرئية والمسموعة لإحداث موقف مثير تعليميا.

4-4- الطلاب: إذا كان المجتمع الجامعي بيئة

منقاة وإذا كان هذا الانتقاء يشير إلى قدر كبير من التميز للعناصر المختارة سواء من أعضاء هيئة التدريس أم الطلاب، إلا أننا لا نستطيع أن ننسى تلك الحقيقة الاجتماعية التي تؤكد أن هذه العناصر تظل جزءا من الجسم الاجتماعي العام للأمة منفصلة بظروفه وأصوله وما يضطرب به من أحوال سواء من الناحية السياسية أم الاقتصادية أم الاجتماعية وهذه المتغيرات المجتمعية ليست مجرد عناصر منفصلة تتجاوز ما يتلقاه الفرد الجامعي من معارف ومهارات وقيم، وإنما تدخل في نسيج التكوين الشخصي، بحيث تلتحم بما يتعلم وتتفاعل معه بل وقد توجهه.

فإذا كانت الجامعة كإحدى وظائفها، وأهم أهدافها تعد مصنعا هاما للفكر، فإن عليها عبء دراسة متطلبات الطلاب والاحتياجات النفسية والاجتماعية والعقلية والثقافية لتستطيع من خلال أسس موضوعية وتخطيطية مدروسة تحديد ما يقدم لهم في صورة مناهج ومقررات دراسية أو ما يدور داخل الحرم الجامعي من نشاطات ثقافية حضارية تلبي تلك الاحتياجات وتحقق أهدافها.

♦ **الماجستير:** تكون مدة التكوين في هذا الطور سنتين بعد الليسانس أي 5 سنوات دراسات عليا بعد البكالوريا، يكون الماجستير في متناول كل حاصل على شهادة الليسانس مهما كان اختصاصه.

الماجستير يشبه الليسانس في كونه ذا اختياريين: "ماجستير أكاديمي وماجستير مهني" تمنح الشهادة الأكاديمية بالالتحاق مباشرة بالدراسات الجامعية المطلوبة والمتخصصة أكثر (من الليسانس إلى الماجستير ومن الماجستير إلى الدكتوراه)، حيث تسمح الشهادة المهنية بالاندماج السريع في سوق العمل، وعلى العموم فشهادة كهذه يكون معترفا بها مؤسسة أو مجموعة من المؤسسات.

♦ **الدكتوراه:** تحضر هذه الشهادة بعد الماجستير خلال 3 سنوات على الأقل في مخبر البحث والتفرغ فيما بعد لمهنته أستاذا باحثا.

5-1- الخصائص الرئيسية لنظام (ل.م.د)
ليسانس-ماجستير-دكتوراه: زيادة على مزايا هذه البنية البسيطة المتكونة من ثلاث شهادات، فإن نظام ل.م.د يركز على رؤية عرض التكوين المنسجم أكثر، إذ تقدم عروض هذا التكوين على شكل ميادين وتنظم في شكل مسائل نموذجية.

ميدان التكوين: هو عبارة عن جملة من المواد منضوية في مجموعة منسجمة من حيث المجالات التي تؤدي إليها، يمكننا أن نذكر منها ما يلي:

♦ **علوم المادة:** الرياضيات والإعلام الآلي والتطبيقات للعلوم (MI).

♦ **علوم الحياة:** (ع.ح)-علوم الأرض والكون (ع.أ.ك) العلوم الدقيقة والتكنولوجيات الخاصة بالمهندسين-الفنون-النشاطات الرياضية-الآداب

يمثل L.M.D بنية التعليم العالي، المستلهمة من البيانات المعمول بها في البلدان الأنغلو ساكسونية والمعممة في البلدان المصنعة، تتمثل هذه البنية في ثلاثة أطوار للتكوين، يتوج كل منها بشهادة جامعية.

الطور الأول = بكالوريا + 3 سنوات ويتوج بليسانس.

الطور الثاني: بكالوريا + 5 سنوات ويتوج بماجستير.

الطور الثالث: بكالوريا + 8 سنوات ويتوج بدكتوراه.

وفي كل طور من هذه الأطوار تكون المسارات منظمة في وحدات تعليمية ضمن سداسيات دراسية، ويكون التقويم فيه سداسيا خلال السنة، حيث نجد من ميزات الوحدة التعليمية، أنها قابلة للجمع أو التحويل مما يعني أن اكتسابها من طرف الطالب يكون نهائيا وأنه يمكن أن يستعمله في مسار تكويني آخر (مما يتيح للطالب حرية التنقل والخيار المتنوع ويسمح له بمزاولة مسار جامعي مفرد).

المبدأ الثالث الذي يركز عليه نظام ل.م.د هو الوضوح: بإمكان سوق الشغل مقارنة شهادة ل.م.د بكل سهولة في البلد نفسه أو من بلد إلى بلد آخر، وبالفعل فإن بنية التعليمات هي نفسها في كل البلدان التي تطبق هذا النظام.

الليسانس: هذا الطور من التكوين ينظم في طورين:

♦ تكوين قاعدي متعدد المواد مدته من سداسيين (02) إلى (04) سداسيات، مكرسة لاكتساب المبادئ الأساسية للمواد المعنية بشهادة وتكوين متخصص أكثر باختياريين "ليسانس أكاديمي وليسانس مهنية"

ومحددة من خلال عمل منجز من طرف الطالب (حجم التوقيت، الأهمية، العمل الفردي، مذكرة التخرج).

أي يشكل الرصيد مرجعا مشتركا لكل المؤسسات، وهو بهذه الصفة قابل التجميع والتحويل ونادرا ما يكون مختلفا وإذا تعلق الأمر بالتحويل من وحدة تعليمية أخرى وهذا يعود إلى تقدير الفروق المتباينة بين وحدات التعليم إلى الفريق البيداغوجي للمؤسسة المستقبلية.

يتكون الفصل السادس من 30 رصيدا، وعليه يمكن حصر 180 رصيد للحصول على شهادة ليسانس و 300 رصيد للحصول على الماستر، علما أن شهادة الدكتوراه لا تقدر بالرصيد بل هي تكوين في البحث، متوج بشهادة تمنح بعد عرض الأطروحة ومناقشتها.

***التقييم والتدرج:** بشهادة تمنح إما باكتساب الطالب لكل وحدة تعليمية مكونة للمسار أو بتطبيق الأسلوب التعويضي بين الوحدات التعليمية.

***التوجيه:** لا توجد قواعد محددة مسبقا لذا يعتمد أساسا على رغبات ومهارات الطالب في المسار المختار وعلى الطالب أن يختار مجال تكوين يؤدي إلى عدد من الشعب أو الاختيارات علما أنه في نهاية السنة يسمح للطالب بالتغير من شعبة إلى شعبة أخرى مرغوب فيها.

***المعبر:** إن المعبر يسمح للطالب بتغيير مساره البيداغوجي خلال تدرسه، وهو ممكن سواء في المؤسسة التي ينتسب إليها الطالب أم بمؤسسة أخرى وذلك بمقتضى مبدأ المرونة وبشكل عام يبقى الطالب على صلة دائمة بالفريق البيداغوجي الذي

والأدب العربي-الآداب واللغات الأجنبية-العلوم الإدارية والقانونية-العلوم الاجتماعية-العلوم الإنسانية-العلوم الاقتصادية-العلوم الإسلامية، أي 14 ميدانا، إذ في كل ميدان من هذه الميادين الأربعة عشر يوجد عدد من المسالك النموذجية التي توافق التخصصات المطلوبة.

♦ **المسلك النموذجي:** هو تشكيل متجانس لوحدات التعليم بطريقة بيداغوجية منسجمة، يحددها فريق بيداغوجي تطبيقا للهدف المصادق عليه من المركزية.

♦ **وحدة التعليم:** هي مجموعة مواد تعليمية أو مقاييس منفصلة بطريقة بيداغوجية متجانسة وفق تدرج منطقي لاكتساب كفاءات محددة وعليه يمكن إبراز ثلاثة أصناف:

• **وحدة التعليم الأساسي** التي تجمع الدراسات القاعدية.

• **وحدة تعليم الاكتشاف** التي تحضر كتعليمات تسمح بتوسيع آفاق معارف الطالب كما تفتح أمامه آفاق أخرى في حالة ما إذا كان هناك إعادة التوجيه.

• **وحدة التعليم المستعرضة:** وتضم هذه الوحدة دراسات اللغات الأجنبية والإعلام الآلي، وتكنولوجيا المعلومات والاتصال، قصد اكتساب الطلبة ثقافة عامة وتقنيات المنهجية.

كل من هذه الوحدات مرفقة بمعدل عام ورصيد، يؤكد معدل الوحدة التعليمية فيما إذا اكتسبت الوحدة أم لا، بينما يسمح الرصيد بجمع العلامات المرتبطة بالوحدة التعليمية إذا كانت مكتسبة.

الرصيد: هو وحدة تقاس بها الدراسات المكتسبة، وكل وحدة تعليم لها قيمة معينة يعبر عنها بالرصيد،

♦ **إمكانية التطور:** يمكن تطوير برامج التدريس بكل ديناميكية وليونة ضمن إطار مهام الفريق البيداغوجي.

♦ **تفاعله مع عالم الشغل** حيث إن هذا التفاعل يتم منذ البداية خصوصا لنظام ل.م.د تمهين فعادة لا يقبل مشروع ل.م.د دون التوقيع على اتفاقيات مسبقة مع قطاعات اقتصادية (مؤسسات عمومية وخاصة) وهذا لأجل تفادي المشاكل خصوصا في المرحلة الأخيرة من الدراسة أي أثناء إنجاز الأطروحات والمذكرات.

السلبيات:

♦ **جهل الطلبة** وتخوفهم من هذا النظام الجديد مما يؤدي إلى نقص الإنتاجية وانخفاض المستوى التعليمي لهم، لذا ينصح للمكفنين بتطبيق هذا النظام بالنزول إلى الوسط الطلابي من أجل الشرح وتبديد شكوك الطالب.

♦ **النقص الواضح للإمكانيات** الموجهة لتجسيد هذا النظام المكثف.

♦ **غموض طريقة تطبيق** هذا النظام.

♦ **غياب النظرة المستقبلية** لآفاق النظام انطلاقا من تنظيم الدفعات الأولى للماستر.

♦ **غياب المادة العلمية** الخاصة بهذا النظام والاعتماد على برامج المقاييس في النظام الكلاسيكي والكتب القديمة.

♦ **التهرب من معالجة ظاهرة الرسوب** المرتفعة في هذا النظام.

♦ **نقص تفعيل الحوار** الجاد والبناء على جميع الأصعدة المحلية والوطنية.

يرشده إلى متابعة إحدى الوحدات التعليمية للمسار المطلوب.

* **فريق التكوين:** يتكون من مسؤولي الفرق البيداغوجية لمسار بيداغوجي معين ويرأسه رئيس القسم.

* **الفريق البيداغوجي:** يتشكل هذا الفريق من كل أساتذة الوحدة التعليمية لنفس المسار البيداغوجي.

5-2- نظام (ل.م.د) وطبيعة التخصص: عندما نرجع إلى الهدف الأساسي من النظام الجديد المتمثل في ربط الجامعة بسوق العمل نقول إنه صالح أكثر للتخصصات العلمية والتطبيقية والتقنية شريطة مشاركة المحيط الاجتماعي والاقتصادي.

5-3- إيجابيات وسلبيات نظام (ل.م.د):

*الإيجابيات:

♦ **الرسمة (Capitalisation):** وتعني أن الوحدات الدراسية المكتسبة لا مجال لإعادتها حتى لو تم تحويل الطالب إلى مؤسسة أخرى، حيث يمكنه تحويل الرصيد (القروض) عند مغادرة المؤسسة الأصلية.

♦ **الحركية (Mobilité):** ويمكن الطالب أو الطالبة من تحويل ملفه البيداغوجي وتسجيله في أي مؤسسة جامعية في الجزائر أو خارجها، أو حتى تغيير المسار الدراسي.

♦ **الوضوحية (Lisibilité):** يمكن لسوق العمل أن يقارن بسهولة شهادات ل.م.د في إطار التشغيل.

♦ **المصدقية:** حيث إن شهادة ال.م.د معترف بها دوليا.

6. غربي علي: واقع التنمية في الجزائر-الأزمة الجزائرية-دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1996، ص285.

7. دحو محمد: خطوات في الطريق، الجامعة الجديدة، جامعة التكوين المتواصل، 1996، ص24.

8. الإبراهيمي أحمد طالب: التعليم والثقافة، مجلة التربية، 04 سبتمبر 1971، ص10.

9. ولد خليفة محمد العربي: المهام الحضارية للمدرسة والجامعة الجزائرية، مساهمة في تحليل وتقييم نظام التربية والتكوين والبحث العلمي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989، ص181.

10. زيتوني عايش محمود: أساليب التدريس الجامعي، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، 1996، ص256.

11. وفاء محمد البرعي: دور الجامعة في مواجهة التطرف الفكري، دار الجامعية للنشر، ط1، الإسكندرية، 2002، ص168.

12. حسن شحاتة: التعليم الجامعي والتقويم الجامعي بين النظرية والتطبيق، مكتبة دار العربية للكتاب، ط1، 2001، ص123.

13. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ملف لإصلاح التعليم العالي، الجزائر، جانفي 2004.

♦ هشاشة النسيج الصناعي في الوطن مما لا يساعد على إجراء الترتيبات التطبيقية لطلبة هذا النظام.

♦ وجود نسبة بطالة نوعا ما مرتفعة عند الشباب دون 30 سنة ومع قصر مدة تكوين نظام ل.م.د مقارنة بالنظام الكلاسيكي قد يؤدي إلى تفاقم مشكلة البطالة أكثر، بما يؤدي إلى اتهام غير موضوعي لهذا النظام.

خاتمة:

إننا نتساءل عن بقاء الجامعة الجزائرية بنظامين واعتمادها للنظام الكلاسيكي على الرغم من تبنيتها لنظام ل.م.د، فهل يرجع الأمر إلى عدم ثقة القائمين على التغيير في هذا النظام وتخوفهم من فشله أم هي قضية وقت والتغيير يتسم بطريقة آلية، لكن ما هو واضح هو تواجد نظامين مختلفين في آن واحد، وفي نفس الوقت المكان يخلق نوعا من اللاتوازن وقيام المقارنات بينهما في ظل أسلوب تدريسي موحد.

المراجع:

1. عادل العبادي: مدخل إلى إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي، جامعة عدن، 2013، ص31.

2. مريم ملك: الجودة الشاملة في التعليم، بيروت، 2011، ص100.

3. حجار الطامر: جامعة الجزائر 1909-2006، مطبعة جامعة الجزائر، 2006، ص6.

4. حجار الطامر: مرجع سابق، ص17-23.

5. Mohamed Gholam Allah « Sawyer université pour Sauver la Société Elwatan, I.N, Alger, Dimanche 14 Mai 2006, p14.